ترويج وتجارة المخدرات عبر الوسائل الإلكترونية

على زايد عبد الله زايد*

إن التطور التكنولوجى الهائل الذى حدث فى العالم اليوم، وما نتج عن هذا التطور من ظهور تقنيات حديثة، مكنت الأفراد من القيام بتنفيذ الكثير من المهام سواء الوظيفية أو العلمية أو غيرها من مختلف المهام على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وإن كانت هذه التقنيات قد أظهرت جانبًا إيجابيًا، إلا أن البعض استغل هذه الوسائل فى جانبها السلبى، وبدأت هذه التقنيات تحتل مكانة مهمة لدى تجار ومروجى المخدرات. كما تم الاعتماد عليها بشكل كبير فى القيام بعمليات الترويج وإنهاء الصفقات بين عصابات المافيا، مع ظهور خاصية التشفير فى تطبيقات للتواصل الرقمى تتيح لهم إخفاء بياناتهم الشخصية والإبقاء على هوياتهم مجهولة. مما جعل المسئولين عن تطبيق القانون يواجهون صعوبات كبيرة لمواجهة مثل هذه السلوكيات الإجرامية التى تستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة.

الكلمات الدالة: المخدرات– الوسائل الإلكترونية.

مقدمة

يعيش العالم المعاصر ثورة معرفية تكنولوجية هائلة، تلك الثورة التى صاحبها انتشار الكثير من التقنيات الحديثة وما حدث من تطور فى نظم الحواسيب والهواتف المحمولة، والتى أصبح استخدامها أمرًا ضروريًا لا غنى عنه فى أداء الكثير من الوظائف والمهام، سواء على المستويات الفردية أم المؤسسية أم المجتمعية، الأمر الذى يعظم من أهمية وتزايد دور التكنولوجيا الحديثة وضرورة مواكبة كل ما هو جديد فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ من أجل الوقوف على أحدث التقنيات الحديثة، وإمكانية الاستفادة من إيجابيات هذه التقنيات قدر الإمكان، ومع بروز الوسائل الإلكترونية والتى أصبح لها دور كبير فى حياة الكثير من الأفراد؛ حيث أصبح لا غنى عنها فى الاتصال والتواصل. فهذا الكم الهائل من وسائل التواصل الاجتماعى، وما طرحته من مواقع إلكترونية أحدث تفاعلات كثيرة بين رواد الفضاء الإلكترونى، الأمر الذى ترتب عليه بروز ظواهر سلبية لعلاقة الأفراد بهذه الوسائل الإلكترونية، وخلق تعاملات غير مشروعة سواء على مستوى الويب العادى الذى يسهل الوصول إليه عبر محركات البحث العادية أم عن طريق الدخول والولوج إلى الويب العميق والويب المظلم والذى لا نعرف عنه معلومات إلا

* دكتوراه فى القانون – كلية الحقوق – جامعة القاهرة.

اليسير، حيث المزيدُ من الأنشطة غير المشروعة من خلال مواجهة المواقع المشفرة فى هذا الويب الذى يحتوى على ملايين الأنشطة غير القانونية.

فهنا يثار التساؤل الرئيس: هل باتت الوسائل الإلكترونية تسهم فى خلق أسواق غير مشروعة لبعض الأعمال غير القانونية، وكيف يتم تطويع هذه الوسائل من قبل القائمين عليها من أجل زيادة تعاملاتهم غير المشروعة، وما الاستراتيجية التى انتهجها المجتمع الدولى للتعامل مع استغلال استخدام التقنيات الجديدة فى خلق هذه الأسواق، ويُعنى هذا البحث بدراسة كيفية ترويج المخدرات عبر هذه الوسائل الإلكترونية.

أهمية البحث

١- تبرز أهمية البحث فى ما تقوم به الوسائل الإلكترونية فى انتشار ودعاية تجارة المخدرات من خلال عدد المواقع الإلكترونية المنتشرة على الشبكة العنكبوتية، وذلك فى الوقت الذى أصبحت معه المخدرات ركنًا أساسيًا فى حياة عدد كبير من أفراد المجتمع ممن انجرفوا وراء هذا الوهم الكاذب، وكان سببًا فى تدمير الكثير من العلاقات الأسرية المستقرة.

٢- زيادة المعروض من المواد المخدرة عبر الكثير من المواقع الإلكترونية، وقيام بعض مروجى المخدرات بإدارة هذه المواقع واستقطاب الكثير من الشباب من خلال تزيينها لهم عبر مسميات جذابة وخاطفة للأعين ومتماشية مع الطبيعة الفضولية وحب الاستكشاف وبخاصة مع الشباب المتطلع دائما إلى المعرفة والتجربة، ومنهم من يقع فى براثن الإدمان بسبب التجربة الأولى، والتى تأتى دائما من قرناء السوء ومحاولاتهم الدؤوبة لجذب بعض الشباب لدخولهم عالم المخدرات لاعتبارات إيديولوجية معينة يعتقدونها، وهى على خلاف الحقيقة والواقع.

٣- محاولات بعض الدول التوسع فى تجارة المخدرات عبر عصابات ومافيا الاتجار فى المخدرات على مستوى دول العالم.

٤- تزايد دور الويب العميق والويب المظلم Deep Web and Dark Web فى ترويج جميع أنواع المخدرات؛ فقد حظى الدور المحتمل للإنترنت فى تسهيل تجارة المخدرات على اهتمام جماهيرى أولًا مع صعود وسقوط طريق الحرير؛ أول سوق رئيسٍ عبر الإنترنت للسلع غير القانونية على الويب المخفى بعد إزالة طريق الحرير من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالى فى أكتوبر ٢٠١٣م.

٥- ارتباط تجارة وترويج المخدرات عبر الوسائل الإلكترونية بالكثير من الأنشطة غير المشروعة الأخرى، والتى أصبح بينها وبين تجارة المخدرات تزاوج واضح؛ مما قد يكون له تأثير بالغ على اقتصاديات الدول وبخاصة الدول ذات الاقتصاد النامى.

مشكلة البحث

تعد مشكلة المخدرات مشكلة عالمية وواحدة من أصعب المسائل التى يواجهها العالم، ولها آثار سلبية على صحة ورفاهة الأفراد والأسر والمجتمعات، وعلى أمن البلدان وتنميتها المستدامة. وقد زاد من تفاقمها زيادة المعروض منها عبر الإنترنت حتى أصبح هناك عصابات ترويج المخدرات عبر رموز الإنترنت التعبيرية لإخفاء ما تقوم به إلى الدرجة التى وصلت إلى أن واحدة من أكبر عصابات ترويج المخدرات يأتى ثلاثة أرباع دخلها من بيع المخدرات للشباب عبر تطبيقات الإنترنت.

كما أن الطابع الخفى فى عالم الإنترنت، وما يتيحه من ضمانات سرية لا تكشف عن الهوية من خلال مسارات معينة على الإنترنت لا يمكن لمحرك البحث جوجل الوصول إليها.

خطة البحث

ينقسم هذا البحث إلى محورين رئيسين: **المحور الأول:** يتناول تاريخ دخول المخدرات عالم الإنترنت، بينما يتناول **المحور الثانى:** دور تقنيات الاتصال الجديدة فى تسويق العقاقير غير المشروعة.

المحور الأول: تاريخ دخول المخدرات عالم الإنترنت

مع تزايد خطورة تأثير المخدرات على جسم الإنسان وكثافة تداولها بين مختلف المجتمعات، والتسبب فى زيادة أعداد المدمنين حول العالم، بدأ الاهتمام من جانب المجتمع الدولى ممثلا فى هيئاته الدولية، فى محاولة وضع تعريفات متعددة لماهية المخدرات، ومحاولة حصر وتحديد بشكل مستمر لكل الأنواع المستجدة، ومع ظهور شبكة الإنترنت فى بدايات القرن العشرين والتى تجاوز الاتصال عن طريقها جميع الحدود الجغرافية، فقد بدأ الاعتماد على الشبكة فى تجارة وترويج المواد المخدرة عبر منصات إلكترونية متعددة، ومن هنا بدأ دخول المخدرات عالم الإنترنت الفسيح الذى استغلته عصابات التهريب والترويج بشكل واسع ومتعدد.

وهنا فى هذا المحور نتعرض **أولًا:** لتاريخ دخول المخدرات عالم الإنترنت. **ثانيًا:** نماذج لاستخدام عصابات الاتجار بالمخدرات التكنولوجيا الحديثة.

أولًا: الخلفية التاريخية لدخول المخدرات عالم الإنترنت

ظهرت البداية الحقيقية للمخدرات وبرزت حوسبة المخدرات عبر شبكة الإنترنت حال قيام القطاع الصحى الفردى والخاص على المستوى العالمى بوضع صفحات لمؤسساته وأصحاب المهن فيه على شبكة الإنترنت، ولقد تجاوب مستخدمو الإنترنت والمجتمع المعلوماتى مع هذا الأمر بصورة كبيرة؛ حيث اتسعت دائرة الاستهلاك عبر الشبكة العنكبوتية، وبدأت تتضح معالم المستهلك من خلال مواقعه الإلكترونية

(يونس، ٢٠٠٤). وكانت أول عملية تجارة إلكترونية على الإنترنت عبارة عن تبادل ماريجوانا عام ١٩٧١م بين الطلاب فى جامعة ستانفورد باستخدام حسابات أربانيت فى مختبر الذكاء الاصطناعى التابع للمؤسسة ونظرائهم فى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

وهذا يؤكد التحدى "الاستخدام المزدوج" الذى يفرضه ظهور الإنترنت، مع تقدم لا يمكن وقفه فى مجال الاتصالات العالمية؛ مما يخلق بيئة مواتية للعرض والاستخدام غير المشروع للمخدرات؛ فأحدث توسع ملكية الكمبيوتر الشخصى ونمو الإنترنت ثورة فى كيفية تواصل الناس واسترداد المعلومات فيما يتعلق بالمخدرات غير المشروعة فى التسعينات، وهى فترة نمو وتوسع فى تجارة المخدرات العالمية بعد سقوط جدار برلين، "الثورة الكيميائية" من استخدام المخدرات الاصطناعية فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واستراليا، وتعزيز إمدادات الكوكايين والهيروين من أمريكا الجنوبية وجنوب غرب آسيا، وظهور المكسيك كمركز جغرافى لتوزيع وتصنيع المخدرات. ووفرت شبكة الإنترنت حيزًا جديدًا ومجهول الهوية بجانب لامركزية لتبادل المعارف والخبرات المتعلقة بتشريعات المخدرات وآثار الاستهلاك وصناعة المخدرات وزراعتها، بما فى ذلك غرف الدردشة ومنتديات المناقشة التى تربط المستخدمين فى جميع أنحاء العالم.

ويعزز مروجو المخدرات عبر الإنترنت من أدوارهم فى استقطاب زبائنهم وشغل قاعدة عريضة عبر الفضاء الإلكترونى من خلال تخصيص مواقع خاصة للدعاية والترويج للمخدرات وشرح تركيبات المخدرات وكيفية تصنيعها، وقد نشر موقع drugabuse.com 2014 رسمًا بيانيًا لتوثيق نشاط تاجر المخدرات على خدمة مشاركة الصور والفيديو (Instagram). من خلال البحث عن علامات التجزئة المتعلقة بمبيعات الأدوية، كما تمكن الباحثون من تحديد ٥٠ حسابًا لتجار المخدرات فى اليوم الواحد، احتوى الكثير منها على صور مخدرات للبيع من خلال وسائل التواصل الاجتماعى.

وإذا كان لدخول المخدرات والمؤثرات العقلية عالم الإنترنت جانبه الإيجابى المتمثل فى التوعية بمخاطر تلك الآفة كأسلوب للمواجهة من خلال تعرُّف أنواعها وأشكالها وأضرار استخدامها غير المشروع عبر الصفحات المعدة عبر شبكة الإنترنت، إلا أن هناك أيضًا الجانب السلبى لدخول المخدرات عالم الإنترنت والمتمثل فى استخدام شبكة الإنترنت ووسائلها فى الترويج للمخدرات وتوزيعها، وكانت أول إساءة لاستخدام شبكة الإنترنت فى مجالى الاتصال المادى والقانونى بالمخدرات والمؤثرات العقلية خاصة بالدعوة إلى تعاطى المخدرات والحض عليها وكان لجماعة أمريكية تسمى "**شبكة تنسيق الاستخدام المرشد للمخدرات**" "**Drug Reform Coordination Network**" ويتزعمها ديفيد بوردين، وهذه الجماعة تعمل عبر

شبكة الإنترنت منذ عام ١٩٩٣ سعيًا وراء تغيير قوانين المخدرات من أجل جعل حيازة المخدرات مباحة (عيد، ٢٠٠٣).

ثانياً: نماذج لاستخدام عصابات الاتجار بالمخدرات التكنولوجيا الحديثة

تستخدم عصابات الاتجار بالمخدرات التكنولوجيات الحديثة فى تحسين كفاءة تسليم المخدرات والمؤثرات العقلية والأدوات والمعدات والسلائف والكيماويات والأموال الآتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات بواسطة اتصالات مأمونة وفورية، كما تستخدم هذه التكنولوجيات فى حماية أفرادها من الوقوع فى قبضة أجهزة إنفاذ القانون وفى إضفاء السرية والكتمان على عملياتها وفى استخدام حرب المعلومات أو الهجوم الرقمى لاختراق قواعد معلومات أجهزة إنفاذ القوانين؛ فيسهل الإنترنت والتقنيات الجديدة تشكيل وتشغيل نماذج جديدة للجماعات الإجرامية، وتشير الدلائل القصصية إلى أن شبكات البائعين، خاصة بتوريد مشتقات الفنتانيل عبر أسواق الشبكة المظلمة، وهى تتشكل وتوجد عبر الإنترنت فقط، بغض النظر عن موقع العالم المادى، أحيانًا عبر القارات، وقد أكد التحقيق والملاحقة القضائية فى المملكة المتحدة للكثير من بائعى الفنتانيل أن بعض البائعين غزيرى الإنتاج فى المملكة المتحدة يسعون بنشاط إلى "تجنيد" بائعى إعادة البيع فى بلدان أخرى حيث يتمتعون بقاعدة عملاء كبيرة.

وفيما يلى نماذج توضح استخدام عصابات الاتجار بالمخدرات للتكنولوجيات الحديثة:

- كشفت تحقيقات السلطات الكولومبية والسلطات الأمريكية أن عصابة كالى الكولومبية الشهيرة وعصابات الثالوث الصينية استخدمت أجهزة كمبيوتر حديثة لتنظيم عملياتها الإجرامية للإفلات من عمليات مراقبة أجهزة مكافحة المخدرات لها، كما كشفت إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية أن أكبر العائلات الإجرامية المعروفة بإنتاج وتهريب الكوكايين فى كولومبيا وهى عائلة رودريجيز قد استثمرت ٥٠٠ مليون دولار فى إنشاء قاعدة بيانات تكنولوجية خاصة بها سارت على نهجها العصابات الأخرى.
- كشفت أجهزة مكافحة المخدرات فى استراليا عن استخدام تجار المخدرات التسهيلات التى تتيحها خدمات البريد عبر العالم لجميع العملاء على موقع الشركة على شبكة الإنترنت؛ للوقوف على حركة شحناتهم غير المشروعة.
- أبلغت الصين عن حالة حاول المجرمون فيها تجنب اكتشافهم عن طريق النفاذ إلى قاعدة بيانات الجمارك؛ من أجل تغيير تفاصيل شحنة بضائع تجارية وتغيير وضعها القانونى، وهى حالة لها صلة بالاتجار بالمخدرات.

- أبلغت سلطات إنفاذ قوانين المخدرات فى الجمهورية التشيكية أن الاتفاق على بيع المخدرات وشرائها يتم عن طريق الاتصالات الإلكترونية المباشرة بواسطة مقاهى الإنترنت أو بالهاتف المحمول؛ الأمر الذى جعل اعتراض السلطات لهذه الشحنات أكثر صعوبة بالنظر إلى أن الاتفاق على هذه العمليات يجرى بشكل فورى وعبر مسافات قصيرة (عيد، ٢٠٠٥).

يتضح من عرض هذه النماذج أن عصابات التهريب والاتجار بالمخدرات تحترف التعامل مع الاتصالات الحديثة من أجل تطويعها بطريقة تمكنها من عرض وبيع وتهريب صفقات المخدرات، بل تخصص ملايين الدولارات من أجل إنشاء وتطوير قواعد تكنولوجية مزودة بالتقنيات الحديثة من أجل الدفاع عن شحنات وصفقات الموت، فضلا عن التخفى عن رقابة وكالات إنفاذ القانون، ولما تقدمه هذه التكنولوجيات من سرعة فائقة فى القيام بالاتفاق على هذه العمليات، وأن عصابات المخدرات عبر الفضاء الإلكترونى تعمل بشكل تسلسلى ومتدرج يكلف كل عنصر منها بمهمة محددة يتم تنفيذها بدقة متناهية إلى أن ينتهى الأمر بإتمام الصفقة للعميل. كما يتضح من هذه النماذج أيضا الطابع الخفى للفضاء الإلكترونى والويب المظلم والذى لا نعرف عنه سوى القليل، حيثُ إنَّ أبرز ما فى هذا الويب المظلم استغلاله من قبل عصابات الاتجار بالمخدرات لتمويل صفقات المخدرات؛ فالويب العميق هو سوق يتسع لجميع العمليات المشبوهة وغير القانونية.

المحور الثانى: دور تقنيات الاتصال الجديدة فى تسويق العقاقير غير المشروعة

تؤدى الوسائل الإلكترونية دورًا كبيرًا فى انتشار ودعاية تجارة وترويج المخدرات من خلال عدد من المواقع الإلكترونية المنتشرة على الشبكة العنكبوتية، وكذلك محاولات بعض الدول التوسع فى تجارة المخدرات عبر عصابات ومافيا الاتجار بالمخدرات على مستوى دول العالم؛ لذا نحاول إلقاء الضوء هنا على الدور الذى تؤديه شبكة الإنترنت فى ترويج الأنواع المختلفة من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، إلى أن وصلنا اليوم إلى ما يعرف بالمخدرات الرقمية.

ويتناول هذا المحور عددًا من الموضوعات هى: موقف بعض التشريعات من الاتجار والترويج للمخدرات عبر الإنترنت، ودور شبكة الإنترنت فى الترويج لبيع المخدرات، وإعطاء صورة مزيفة عن المخدرات عبر الإنترنت، والمطالبة بإباحة تعاطى المخدرات، وزيادة الطلب على المخدرات على الإنترنت، المصلحة المحمية جنائيًا من تجريم تجارة المخدرات عبر الإنترنت، والاتجاهات الجديدة للتعاطى خلال جائحة كورونا، وأخيرًا نبذة عن ماهية المخدرات الرقمية، وسوف نناقش هذه الموضوعات كالتالى:

أولًا: موقف التشريعات من الاتجار والترويج للمخدرات عبر الإنترنت

١- موقف القانون الإماراتى

نص المرسوم بقانون اتحادى رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ فى شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية فى المادة رقم ٣١ والمعنونة "الاتجار والترويج للمخدرات والمؤثرات العقلية"، وقد جاء نص هذه المادة كالتالى "يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التى لا تقل عن (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعًا إلكترونيًا أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، للاتجار أو الترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية وما فى حكمها أو كيفية تعاطيها أو لتسهيل التعامل فيها فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا.

٢- موقف القانون الكويتى

نص القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات فى المادة رقم (٨) على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تجاوز ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أنشأ موقعا أو نشر معلومات باستخدام الشبكة المعلوماتية أو بأية وسيلة من وسائل تقنية المعلومات المنصوص عليها فى هذا القانون، بقصد الاتجار بالبشر أو تسهيل التعامل فيهم، أو ترويج المخدرات أو المؤثرات العقلية وما فى حكمها، أو تسهيل ذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا (جريدة الكويت اليوم، ٢٠١٥).

٣- القانون العمانى

نص المرسوم بقانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠١١ على أن: "يعاقب بالإعدام أو بالسجن المطلق وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف ريال عمانى، ولا تزيد على مائة ألف ريال عمانى، كل من أنشأ موقعا إلكترونيًا أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات بقصد الاتجار أو الترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية المنصوص عليها فى الجداول أرقام (١، ٢، ٣، ٤) من المجموعة الأولى، والجدول رقم (١) من المجموعة الثانية الملحقين بقانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وتكون العقوبة السجن المؤقت مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف ريال عمانى، ولا تزيد على خمسة عشر ألف ريال عمانى إذا كان القصد هو نشر طرق تعاطيها أو تسهيل التعامل فيها فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا (الجريدة الرسمية العمانية، (٢٠١١): العدد (٩٢٩).

٤- موقف القانون السعودى

نص نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكى رقم م/١٧ بتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ فى المادة السادسة منه على أن "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يرتكب أيا من الجرائم المعلوماتية الآتية:

بند رقم ٤: إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلى أو نشره، للاتجار بالمخدرات، أو المؤثرات العقلية، أو ترويجها، أو طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل بها. (هيئة الاتصال وتقنية المعلومات السعودية، ٢٠٢٢).

٥- موقف القانون المصرى

نص القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات فى المادة رقم (٢٧) منه على أنه "فى غير الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه، ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أنشأ أو أدار أو استخدم موقعًا أو حسابًا خاصًا على شبكة معلوماتية يهدف إلى ارتكاب أو تسهيل ارتكاب جريمة معاقب عليها قانونًا (الجريدة الرسمية المصرية، ٢٠١٨).

ويلاحظ من نص المادة رقم ٢٧ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصرى أن المشرع لم ينص صراحة – كما فعل المشرع فى الدول العربية الأخرى– على تجريم ترويج وتجارة المخدرات أو المؤثرات العقلية عبر الوسائل الإلكترونية، ولكن يستفاد ضمنًا من هذه المادة من عبارة "**ارتكاب أو تسهيل ارتكاب جريمة معاقب عليها قانونًا**"، ولما كان ترويج وتجارة المخدرات من الجرائم المعاقب عليها بحكم قانون المخدرات المصرى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فيدخل تجريم ارتكاب أو تسهيل تجارة وترويج المخدرات فى أحكام قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصرى فى ضوء نص المادة ٢٧ سالفة الذكر، ولكن كان من الضرورى للمشرع المصرى أن ينص، صراحة وبشكل قطعى، على تجريم ترويج وتجارة المواد المخدرة ضمن نصوص قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وباستعراض التشريعات العربية التى تعالج ترويج وتجارة المخدرات عبر الوسائل الإلكترونية نجد أن التشريع السعودى هو أول تشريع تصدى لهذه الجريمة التى ترتكب عبر الوسائل الإلكترونية؛ حيث يعود تاريخ إصدار التشريع إلى عام ٢٠٠٧، وهنا يمكن القول: إن المشرع السعودى قد واكب التطور الذى يحدث يوما بعد يوم فى مجال تقنية المعلومات، وفطن إلى إمكانية تطويع مجرمى الإنترنت والعصابات العالمية لهذه التقنيات المتطورة من أجل ممارسة ترويج والاتجار فى المخدرات والمؤثرات العقلية. وهذا هو المطلوب من المشرع بحيث تواكب تشريعاته كل ما يحدث فى المجتمع من تطور،

وعلى الجانب الآخر نجد أن المشرعين فى باقى الدول قد صدرت تشريعاتهم فى مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات بعد ثورات الربيع العربى؛ حيث تسببت شبكات التواصل الاجتماعى فى التعبئة العامة ضد عدد من الدول كتونس ومصر وسوريا وغيرها من الدول، فهنا جاءت هذه التشريعات متأخرة كثيرًا مقارنة بالتشريع السعودى.

ثانياً: دور شبكة الإنترنت فى الترويج لبيع المخدرات

إن الإنترنت من الوسائل الحديثة التى يستخدمها مروجو المخدرات على مستوى العالم؛ إذ من السهل التغرير بصغار السن واستدراجهم للوقوع فى المخدرات من خلال مواقع التواصل الاجتماعى، موضحين أن المروجين يستخدمون بعض المسميات الجذابة سواء التى تجذبهم لإدخال السعادة والأنس ونسيان همومهم، مثل: مسميات "الوناسة أو المنسيّة". أم بمسميات تُستوحَى من اللذة فى الطعم والمنظر، مثل: "الفراولة واللوز أو البرتقالة". ومن هذه المسميات ما يرتبط بتصور القوة والنشاط، ومنها ما يرتبط بالإغراءات (الغامدى، ٢٠١٦).

كما يستخدم المروجون أسماء جذابة لاستهداف الشباب فى مواقع التواصل وإدخالهم فى مستنقع المخدرات، كما يستخدمون ألغازًا وشفراتٍ وصورًا عبر حسابات مشبوهة لبيع سمومهم والإيقاع بضحاياهم (خوجة، ٢٠٢٠).

وقد برز الإنترنت كسوق جديد لبيع وترويج المؤثرات العقلية، وبخاصة فى مجال التحايل على الأنظمة بواسطة عرض بدائل العقاقير الخاضعة للمراقبة لجمهور واسع، وهى وان كانت فرصة لتجار هذه السموم إلا أنها فى الوقت ذاته وسيلة مهمة لرصد وتحديد اتجاهات المخدرات الجديدة لمعرفة المخاطر المرتبطة بالمواد المعروضة للبيع، وكذلك للاطلاع على معلومات جديدة عن منتجات جديدة من قبل المستخدمين والمهنيين، بما فى ذلك علماء السموم السريرية والمتخصصين فى مكافحة السموم والعاملين فى مجال المخدرات. كما تسمح تطبيقات وخدمات الإنترنت لعصابات المخدرات والمروجين والمنحرفين سلوكيًا باستغلال هذه الوسيلة العصرية لنشر هذه السموم وثقافتها وترويجها بين الشباب على وجه الخصوص، (الشهرى، ٢٠١٠).

كما أنه يتم من خلال الإنترنت بيع وترويج العقاقير الممنوعة أو الخاضعة للرقابة وذلك باستغلال خصائص الإنترنت، ولوحظ أيضًا زيادة ملحوظة فى مبيعات الأدوية الخاضعة للرقابة والتى يحظر بيعها فى كثير من الدول ولكنها أصبحت متاحة عبر الوسائل الإلكترونية.

وقد أظهرت دراسة جديدة أن الوصول إلى الصيدليات المارقة على الإنترنت قد يؤدى إلى زيادة سريعة فى تعاطى العقاقير الموصوفة، مثل: المسكنات القوية "بيركوسيت، وأوكسيكونتين" فى الولايات

المتحدة، وترسل الصيدليات الموجودة عادة خارج الولايات المتحدة، ملايين طلبات البريد الإلكترونى سنويًا، ولا يلتزم الكثير منها باللوائح الأمريكية التى تتطلب وصفة طبية من الطبيب للأدوية.

ويرى الباحث أنه على الرغم من الخدمات الكثيرة التى تقدمها شبكة الإنترنت سواء على المستوى العام أم على المستوى الخاص إلا أنها ليست بمنأى عن القيام بدور جوهرى فى الترويج للمخدرات عبر الكثير من مواقعها الإلكترونية المنتشرة، وقد كان لها دور كبير فى زيادة الطلب على المخدرات بدلا من خفض الطلب عليها، ويتوقع أن يشهد المستقبل تطورًا كبيرًا للأدوات عبر الفضاء الإلكترونى لمزيدٍ من الترويج والدعاية للمخدرات، فدائمًا ما يطور المروجون أدواتهم، وتتعدد تكتيكاتهم للاستفادة من التقنيات الحديثة للتخفى وإخفاء هوياتهم من الملاحقات القانونية.

فالإنترنت يؤدى دورًا مهمًا فى تجارة المؤثرات النفسية الجديدة: ذلك أنّ ٨٨ فى المائة من البلدان التى استجابت للاستقصاء الذى أجراه مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، قالت: إنَّ الإنترنت يُشكّل مصدرًا رئيسًا للإمدادات الموجودة فى أسواقها من هذه المؤثرات. وفى الوقت ذاته، وجد استقصاء أجرته مؤسسة القياس الأوربية أنّ مجرّد ٧٪ من مستهلكى هذه المؤثرات الشباب فى أوروبا (من الفئة العمرية ١٥–٢٤) يستخدمون الإنترنت لشراء هذه المواد فعليًا، مما يدلّ على أنه من المحتمل أن تكون تجارة استيراد وتجارة هذه المواد وبيعها بالجملة تُجرى بصورة متزايدة عبر الإنترنت، فالمستهلك النهائى ما زال يفضّل اللجوء إلى قنوات التوزيع والبيع بالتجزئة التقليدية نسبيًا. (تقرير المخدرات العالمى، ٢٠١٣).

فقد أدت هذه التكنولوجيا إلى تحول كبير فى طريقة نقل المخدرات حول العالم، مما أدى إلى ظهور معيار جديد لهذه الصناعة غير القانونية (Sam, 2020).

فحوسبة إجرام المخدرات والمؤثرات العقلية أمر اعترف به المجتمع الدولى ممثلا فى منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة والمعنية بمشكلة خفض الطلب على المواد المخدرة ممثلا فى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بالإضافة إلى باقى أجهزة الأمم المتحدة من خلال القيام بالدور المنوط بها وفقًا لما يحدده ميثاق الأمم المتحدة، ويتمثل دور هذه الأجهزة المعنية فى إصدار الكثير من القرارات الأممية ووضع الاستراتيجيات المختلفة؛ من أجل مواجهة كل صنوف الاتجار بالمواد المخدرة عبر الوسائل الإلكترونية، وإمكانية إحكام السيطرة والرقابة عليها من خلال إلزام الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لذلك بسن التشريعات المناسبة والتى تتناسب مع التطور التكنولوجى السريع، وإيجاد الأجهزة سواء الأمنية أم الرقابية، وتمثل دور الأمم المتحدة فى إصدار (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠١) بشأن التعاون الدولى لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية والصادر بجلستها العامة رقم (٨٨) فى

١٩ ديسمبر ٢٠٠١؛ حيث جاء فى ديباجة القرار المذكور: "وإذ تسلم الجمعية العامة بأن استخدام شبكة الإنترنت يتيح فرصا جديدة ويفرض تحديات جديدة بالنسبة للتعاون الدولى فى مكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها على نحو غير مشروع، وإذ تسلم بالحاجة إلى زيادة التعاون بين الدول وتبادل المعلومات بما فى ذلك ما يتصل بالخبرات الوطنية بشأن التصدى للتشجيع على إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها بواسطة هذه الوسيلة وبشأن استخدام شبكة الإنترنت لعرض المعلومات المتصلة بخفض الطلب على المخدرات". هذا وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها رقم ١٩٧/٦٣ والصادر بالجلسة العامة رقم (٧١) بتاريخ ١/١ ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن التعاون الدولى فى مكافحة مشكلة المخدرات العالمية؛ "إذ تسلم بأن التوزيع غير القانونى عبر الإنترنت للمستحضرات الصيدلانية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة الدولية مشكلة خطيرة، وتشجع الدول الأعضاء على إخطار الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بعمليات ضبط المواد الصيدلانية أو العقاقير المزيفة المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة الدولية التى تطلب عبر الإنترنت وتستلم عن طريق البريد؛ بغرض إجراء تحليل مفصل لاتجاهات الاتجار، وتشجع الهيئة على مواصلة عملها من أجل التوعية بإساءة استعمال الإنترنت لأغراض الإمداد بالمواد المشروعة الخاضعة للمراقبة الدولية وبيعها وتوزيعها بطرق غير قانونية والحيلولة دون ذلك" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

هذا وقد ذكرت تقارير اقتصادية نشرها موقع qz الأمريكى فى عام ٢٠١٦ أن تجارة المخدرات على مواقع الإنترنت المظلم أصبحت مزدهرة للغاية وتحقق ملايين الدولارات وأكثر من ذلك، وعملات البيتكوين التى تُعدُّ العمود الفقرى للتجارة على مواقع الإنترنت المظلم أصبح لها شكل شرعى لدى بعض المواقع الكبرى؛ فقد كان لها دور كبير فى زيادة الطلب على المخدرات بدلا من خفضه، ويتجلى ذلك من خلال مجالين:

الأول: يتمثل فى إعطاء صورة مزيفة عن المخدرات. **والثانى:** يتمثل فى إباحة تعاطى المخدرات.

وسوف نعرض لكل مجال من هذه المجالات على حدة؛ بهدف عرض جميع الآراء والتصورات التى قيلت عن المخدرات ممن يطالبون بإباحة تعاطيها وتقديم صورة مزيفة عن المخدرات عبر المواقع والمنصات الإلكترونية، فسوق المخدرات هو بلا شك أكبر سوق إجرامى على شبكة Darknet؛ حيث يقدم تقريبًا كل أنواع المخدرات للإرسال فى جميع أنحاء العالم.

وتُعَدُّ AlphaBay المنحلة واحدة من أكبر الأسواق Darknet، لديها أكثر من ٢٥٠٠٠ قوائم منفصلة للعقاقير، وهو ما يمثل ما يقرب من ٦٨٪ من جميع القوائم، و٣٠٪ من قوائم الأدوية المتعلقة بأدوية الفئة (أ) قبل إجراء إنفاذ القانون هذا العام، وتشير بعض الدراسات إلى أن إجمالى إيرادات الأدوية الشهرية

لأسواق Darknet الثمانية الأولى تراوحت بين ١٠,٦ مليون يورو و ١٨,٧ مليون يورو عندما تم استبعاد الأدوية الموصوفة بالكحوليات والتبغ.

ثالثاً: إعطاء صورة مزيفة عن المخدرات عبر الإنترنت

يوجد على شبكة الإنترنت طوفان هائل من المواقع التى تحوي بين دفتيها شتى المغريات التى ابتكرها الإنسان عبر التاريخ من برامج مقرصنة إلى صور وأفلام إباحية، وصولا إلى صور ومعلومات زائفة للمخدرات التى تنقل متعاطيها إلى جنة الأحلام؛ فالمروج بات فى استطاعته استخدام صفحات الويب فى تقديم شرحٍ وافٍ ومفصلٍ عن المخدرات والمؤثرات العقلية من حيث أنواعها وأساليب معالجتها وكيفية تعاطيها، ودعم ذلك الانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعى المختلفة، مما يوسع معه من إمكانية انخراط المراهقين المعرضين للخطر فى تعاطى المخدرات. (American Addiction Centers, 2020);

بل وصل الأمر إلى أن بعض المواقع تقدم وصفات لصناعة المخدرات منزليا بوسائل بسيطة، وبمواد أولية تباع قانونيا فى كل بلدان العالم، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فمثلا وفقًا للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (Interpol) حددت السلطات فى بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فى أوائل عام ٢٠٠٠ أكثر من ١٠٠٠ موقع إنترنت على مستوى العالم يعرضون بيع المخدرات غير المشروعة، ومعظمها من القنب والكوكايين، والهيروين، ويعد هذا انتهاكًا مباشرًا للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، ويوجد فى هولندا وسويسرا أكبر عدد من هذه المواقع، على الرغم من أن الأفراد فى الولايات المتحدة يبيعون أيضًا المخدرات غير المشروعة عبر الإنترنت.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٨ تم ضبط ٢٠٠ موقع على شبكة الإنترنت كانت تستغل فى الترويج لهذه الآفة والمتاجرة بها. وفى إحصائية قامت بها إحدى شركات إنتاج البرمجيات الحاسوبية بالولايات المتحدة الأمريكية حول المواقع المشبوهة، اكتشفت وجود أكثر من ٦٠ ألف موقع رؤى أنها غير ملائمة لأسباب عدة، منها: التشجيع على تعاطى المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة. ومن الخدمات التى تقدمها شبكة الإنترنت ويستخدمها المروج للترويج للمخدرات والحض على تعاطيها غرف الدردشة Chat Room سيما الخاصة منها، وكذلك الحلقات النقاشية؛ حيث تعد من أهم الطرق المستخدمة فى نشر ثقافة المخدرات عبر الإنترنت، فهناك على الشبكة غرف للدردشة متخصصة فى هذا المجال وتحمل أسماء ذات علاقة بمهمتها، مثل:"التفكير بتعاطى الهيروين" (الغافرى، ٢٠٠٨).

ولقد أكد تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠١ وجود دليل واضح على استعمال الإنترنت كوسيلة لتبادل الرسائل والمعلومات التى تشجع الشباب خاصة على تعاطى المخدرات.تقرير (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ٢٠٠١). ويؤكد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة

أن شبكة الإنترنت تروج وتمجد قيمة المخدرات وموسيقى الروك آندرول (Rock and Roll)، وأن هناك من نجوم الغناء من يقدم للشباب عبر الإرسال التليفزيونى وشبكة الإنترنت صورا زائفة عن الحالة المترتبة على تعاطى المخدرات تتمثل فى جعل المتعاطى جذابًا وخلاقًا وذا شخصية قيادية، وهى صورة تشجع الشباب على تعاطى المخدرات، بل الاستمرار فى التعاطى (مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، ٢٠٠١).

هذا وقد نشرت صحيفة "اندبندنت" البريطانية تقريرا تناولت فيه الجانب الخفي فى عالم الإنترنت، والذى يتمثل فى تجارة المخدرات والجنس والصور الفاضحة، والتى تحقق لأصحابها أرباحًا بالملايين، فهذا الجانب الخفى يعدُّ سوقا للتجارة غير المشروعة عبر الإنترنت، ويكون أشبه بالموقع التجارى الشهير "إى باى eBay" موقع المزادات الأول على الإنترنت، الذى تم إطلاقه عام ١٩٩٥ بالولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يمثل دور الوسيط بين البائع والمشترى، والمجال مفتوح لأى شخص لكى يَعرض بضاعته للبيع أو شراء البضائع، ويصل حجم أعماله إلى ٤٠ مليار دولار. فالمعارك فى هذا العالم الخفى ليست معارك بالأسلحة، إنما هى معارك من أجل امتلاك ركنٍ خفى مميزٍ على الإنترنت، يتم من خلاله ترويج المخدرات عالية الجودة بأسعار الشارع. ويُعَدُّ موقع "سيلك رود The Silk Road" أى "**طريق الحرير**"، الذى تأسس عام ٢٠١١ على يد مؤسس خفى، أطلق على نفسه "**دريد بيرات روبرت**"، ويحقق سرا مكاسب بملايين الدولارات (كسوق غير مشروع لتجارة المخدرات) من أهم المواقع فى هذا العالم الخفى إلى حد وصفه بأنه "eBay" غير الأخلاقى، وأهم ما يميزه أنه يمنح للمشترى ضمانات سرية لا تكشف عن هويته من خلال مسارات معينة على الإنترنت لا يمكن لمحرك البحث جوجل الوصول إليها. وبعد صدارة موقع "سيلك رود" لمدة عامين، أصبح الآن يواجه معركة جديدة مع مشروع "أتلانتس" الذى قام بتأسيسه مؤخرا مجموعة من النشطاء الليبراليين (ذوى الخبرة فى مجال البيزنس والتكنولوجيا وتجارة المخدرات)؛ حيث يتطلع أصحاب هذا المشروع إلى الحصول الأرباح الضخمة التى يدرها موقع "**سيلك رود**" "The Silk Road". وبالفعل نجح هذا المشروع فى استنساخ مزايا وملامح موقع سيلك رود، مع تغيير بعض قواعد السوق الإلكترونى من خلال تدشين حملات إعلانية كبيرة على موقع "يوتيوب"، أدت إلى استقطاب أعداد من المستخدمين والزبائن وصلت إلى ٥٠٠ فرد يوميًا. ويقوم هذا المشروع بتقديم خدمات التزوير والإباحية والسلع المحظورة، بما فيها الاعتداء الجنسى على الأطفال، وكل ما يلحق الضرر والأذى بالآخرين، إلا أن النشاط الأساسى يتمثل فى تجارة المخدرات، مثل: الكوكايين (بدرجة نقاء عالية تصل إلى نسبة ٨٠٪، ويبلغ سعر الجرام ٦٥ دولارًا). وترى الصحيفة أنه إذا ما استمرت معدلات تسجيل الزبائن على هذا النحو، فإن "أتلانتس" سوف يفوق مشروع "طريق الحرير" بعد عام من الآن

(اللواتى، ٢٠١٥). وقد يكون عرض المخدِّرات عبر الإنترنت، بما فى ذلك عن طريق السوق الإلكترونية المغفلة الهوية، أو "الشبكة الخفية"، قد شهد زيادة فى السنوات الأخيرة. ويثير ذلك شواغل تتعلق بإمكانات "الشبكة الخفية "من حيث اجتذاب مجموعات جديدة من المتعاطين من خلال تيسير الحصول على المخدِّرات فى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء (مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٦).

فوفقًا لما أفاد به المرصد الأوربى للمخدرات وإدمانها، تبين وجود أكثر من ٦٠٠ موقع شبكى كانت تبيع مؤثرات نفسية جديدة، بالكيلو جرام أحيانا، فى الاتحاد الأوربى فى عامى ٢٠١٣ و٢٠١٤. وليس من اليسير تقدير حجم سوق المخدرات التى تعمل بالاتصال الحاسوبى المباشر، وهناك حاجة إلى مزيد من الوعى بالدور المتنامى للإنترنت والعملات المشفرة، مثل: "البيتكوين"، فى بيع المخدرات التقليدية والمؤثرات النفسية الجديدة. (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ٢٠١٥). ومن بين ضحايا استخدام عملات البيتكوين لشراء المخدرات طفلان يبلغان من العمر ١٣ عاما، هما: جرانت سيفر Grant Seaverوريان آينزورث Ryan Ainsworth اللذان توفيا فى خريف ٢٠١٧ فى منتجع بارك سيتى بولاية يوتا بعد أن أخذا مادة أفيونية اصطناعية معروفة باسم U-47700 أو بينكى. وكانا قد تلقيا البودرة من مراهق محلى آخر، اشتروا الأدوية على شبكة الإنترنت المظلمة باستخدام البيتكوين، طبقًا لتصريحات رئيس شرطة بارك سيتى (Nathaniel, 2017).

وقد أظهرت الدراسات أن مستخدمى أسواق العملات المشفرة هم فى الغالب من الذكور فى العشرينات من العمر (Atte, Bryan, L2021).

فعلى الرغم من أن مواقع بيع المخدرات حديثة العهد، إلا أنها نجحت بشكل ملحوظ فى جذب التجار والمتعاطين، فوفقا لمسح أخير لسوق المخدرات العالمى لعام ٢٠١٥، قام حوالى ١٠٪ –١٥٪ من متعاطى المخدرات فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة واستراليا بشرائها من الإنترنت الأسود مباشرة، (حسنى، ٢٠١٦).

وقد أفاد تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الأمريكى خلال شهر يناير ٢٠١٨ أن ما يقرب من ٨٠٠ مليون دولار بيعت بها أقراص الفنتانيل بطريقة غير مشروعة لعملاء الإنترنت فى الولايات المتحدة على مدى عامين من قبل موزعين صينيين استغلوا عدم الكشف عن هويتهم فى الإنترنت كما حدث نمو هائل فى التجارة الإلكترونية. ووجد تحقيق آخر أجراه مجلس الشيوخ لمدة عام أن المشترين الأمريكيين للمخدرات غير المشروعة يعيش معظمهم فى أوهايو وبنسلفانيا وفلوريدا. وقال محققو مجلس الشيوخ: إن

الباعة الصينيين استخدموا فى المقام الأول البيتكوين، العملة الرقمية، كأسلوبهم المفضل فى السداد وشحنوا المخدرات من خلال دول أخرى للحد من مخاطر ضبط تجار الأفيون من قبل مسئولى الجمارك.

فتُعد عملة البيتكوين هى المحرك الرئيس لتجارة المخدرات عبر الإنترنت، ويتم إبرام صفقات المخدرات عن طريق ضمان البيتكوين، وشهدت عملة البيتكوين ازدهارا كبيرًا فى السوق الصينى؛ حيث تُعَدُّ الصين من أولى الدول التى اعترفت فى تعاملاتها بعملة البيتكوين، ومن المتوقع أن يكون لها دورٌ كبيرٌ فى حركة الاقتصاد فى المستقبل، فى ظل اعتراف اقتصاديات عالمية بها فى إنهاء المعاملات التجارية الدولية.

رابعاً: المطالبة بإباحة تعاطى المخدرات

هناك اتجاه لا يمكن تجاهله يطالب بإخراج تعاطى المخدرات من دائرة التجريم، ويدعم هذا الاتجاه أن التشريعات لا تجرم الانتحار أو إصابة الشخص نفسه. وتستخلص هذه الحقيقة من نصوص قانون العقوبات المصرى من كون النصوص التى تعاقب على القتل أو الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة تفترض أن الجانى شخص آخر غير المجنى عليه، ومن ثم لا يكون محلا لتطبيقها إذا اجتمع الجانى والمجنى عليه فى شخص واحد كالوضع فى الانتحار وإصابة الشخص نفسه. والعلة فى عدم تجريم الانتحار هى أن من هانت عليه حياته أو سلامة جسمه لن يقعده التهديد بعقوبة سالبة للحرية أو مالية، والذين يطالبون بإباحة التعاطى يركزون على المقارنة بين المخدرات من ناحية والتبغ والخمور من ناحية أخرى، وأن الأولى ضررها أقل من الثانية والثالثة فلماذا لا تكون مباحة مثلهما؟ ويرى البعض أن حظر تعاطى المخدرات يؤدى إلى انتهاكات للحريات المدنية.

بينما يؤسس البعض المطالبة على أن التجريم يمثل اعتداء على حق الفرد فى استخدام جسمه والذى يدخل فى منطقة الخصوصيات التى كفلت الدساتير والقوانين والإعلانات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان عدم التدخل فيها أو المساس بها، بينما يرى آخرون أن تجريم التعاطى فيه اعتداء على حرية العقيدة، ويرى الاتجاه الأقوى أن تجريم التعاطى فيه اعتداء على حق المساواة فى الحماية القانونية (التطبيق العادل للقوانين).

وهناك بعض الآراء التى ترد على حجج تقنين المخدرات؛ فمنهم من يرى: **أولًا:** أن هناك مشكلة صحية من تقنين المخدرات؛ فتظهر مجموعة متزايدة من الأدلة العلمية أن تعاطى المخدرات مرض يصيب الدماغ، مثله مثل أى اضطراب عصبى أو نفسى آخر. **ثانيًا:** إذا كان الناس لا يهتمون بالمخاطر التى يتعرضون لها، فماذا عن الأخطار التى تسببها المخدرات للآخرين، مثل: حوادث الطرق أو الجرائم التى يرتكبها الأشخاص تحت تأثير المؤثرات العقلية، أو انتشار الأمراض المنقولة بالدم للآخرين. **ثالثًا:**

تهدد المخدرات الأمن – ليس فقط السلامة العامة فى المدن الداخلية – ولكن أمن الدول وعلى الأخص الدول التى وقعت فى مرمى نيران تجارة المخدرات.

وهناك من يرى أن السبب الرئيس لتجريم تعاطى المخدرات هو أن المخدرات تُخرج المتعاطى من حالة الوعى العادية، وتجعله يرى الأشياء من منظور غير المنظور السائد فى المجتمع؛ فالآراء المختلفة التى تنادى بضرورة إباحة تعاطى المخدرات والمؤثرات العقلية وتأسيسها على أن للفرد الحق فى استخدام جسمه بدعوى أن الفرد يتمتع بخصوصية كاملة على كامل جسمه، وبالتالى يحق له إتيان أى تصرف على جسمه، حتى وإن كان مثل هذا التصرف ضارًا به، وأن يكون لدى أفراد المجتمع تقبل لمثل هذه التصرفات دون استهجان، فإذا كان الأصل أن للفرد خصوصية مطلقة على جسمه، إلا أنه لا يحق إتيان أي تصرف على جسمه يفقده القدرة سواء على الحركة أم الإدراك أم غيره من التعاملات اليومية؛ لأن الإنسان اجتماعى بطبعه، ولأن القانون يولى مصلحة الجماعة اهتمامًا كبيرًا ولا يترك مجالا لأى فرد أن يبيح بعض التصرفات التى قد تضر بالمجتمع جمعاء، فتعاطى المخدرات لا يقتصر ضرره على من يتناوله فقط بل يمتد إلى غيره من أفراد المجتمع الواحد، فالأمثلة التى أوردتها هذه الآراء لتبرير إباحة تعاطى المخدرات وهى مثل الانتحار وإصابة الشخص نفسه، فمثل هذه الجرائم وإن كانت نتيجتها ترجع فقط على مرتكبها دون غيره، فإن تعاطى المخدرات يشكل ضررًا وخطرًا بالغًا على جميع أفراد المجتمع؛ فالضرر هنا ضررٌ جماعى، لا يمكن مقارنته بالضرر الفردى فى الأمثلة السابقة التى ساقها أصحاب الرأي القائل بضرورة إباحة تعاطى المخدرات. (عيد، ٢٠٠٣).

ويضاف إلى ذلك أنه لا يمكن التسليم بالآراء التى تنادى بإباحة تعاطى المخدرات قياسا على أمثلة مثل جرائم الضرب أو الإصابة، حيثُ إنَّ إباحة تعاطى المخدرات تخرج الشخص من حالة الوعى الطبيعية إلى حالة اللاوعى، والذى يصبح معها فاقدا للإرادة والإحساس بمن حوله، بما يمثل ضررًا بالغًا على أفراد المجتمع، الذى يفترض معه محافظته على التكامل الجسدى لنفسه بما فيه حالة الإدراك والوعى الكامل، وبما يحافظ هنا على الضرورة الاجتماعية التى تتطلب حفاظ أفراد المجتمع وصيانة أنفسهم ضد كل ما من شأنه إعاقة أدائهم وعلاقاتهم الاجتماعية وتعاملاتهم اليومية مع قرنائهم من أفراد المجتمع الآخرين، فضلا عن أن الجرائم التى ترتكب تحت تأثير المخدرات تتزايد بنسب كبيرة يومًا بعد يوم، فى ظل حظر وتجريم تعاطى واتجار المخدرات، فماذا تكون الصورة إذا ما تم التسليم بإباحة تعاطى المخدرات، فهنا نكون أمام عدد لا حصر له من الجرائم التى ترتكب تحت تأثير المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ويسود المجتمع حالة من الفوضى وانتشار العنف.

خامساً: زيادة الطلب على المخدرات على الإنترنت

تأتى زيادة الطلب على المخدرات على شبكة الإنترنت من خلال توافر المعلومات، وتحديد الأفراد والمجموعات على الإنترنت كالتالى:

١- المعلومات على شبكة الإنترنت

تتنوع مصادر المعلومات على الإنترنت، فمنها فردى أو جماعى أو من خلال الجناة المروجين، وتشتمل مصادر المعلومات على الشبكة المصادر التالية:

أ- جناة المخدرات

وتستخدم هذه الفئة الإنترنت لزيادة زبائنهم من خلال إغواء فئات الشباب وغيرهم فى الانغماس فى تعاطى المخدرات، وقد تتصرف هذه الفئة بشكل فردى أو بشكل جماعى، وقد لا يتوقف إغواء هذه الفئة على تعاطى المخدرات وإنما ارتكاب جرائم أخرى ذات صلة بتعاطى المخدرات، مثل: سرقة بطاقات الائتمان، والاحتيال، والجرائم المالية عامة.

ب- مروجو ثقافة المخدرات

وتهتم هذه الفئة بشكل خاص بزيادة الضغط على المشرعين لتغيير القوانين الخاصة بالمخدرات أو تعديلها بما يسمح بإنتاج المخدرات وتهريبها أو الحصول عليها، وقد لا تكون هذه الفئة من الجناة المستخدمين للمخدرات أو ممن لا يغوون فئات أخرى بالنشاط الإجرامى الخاص بالمخدرات، ولكنهم ممن يسخرون من استخدام المخدرات وإحكام السيطرة على سوء استخدام المخدرات، فتجد ثقافة المخدرات ذاتها مكانًا على الإنترنت، حيث توجد مواقع الويب ولوحات المناقشة لغرض وحيد وهو مشاركة المستخدمين لخبراتهم، ونصائحهم، ومعلوماتهم، وما إلى ذلك. ونادرًا ما يكون، موضوع علاج الإدمان هو نقطة محادثة أو مناقشة. وتركز مواقع الويب ولوحات المناقشة هذه على استخدام المواد ومشاركة الأفكار والخبرات التى تعزز السلوك. هذا التواجد عبر الإنترنت متاح لأى شخص لديه إنترنت، فمن العوامل التى تؤثر أيضًا على المجتمع ارتفاع مبيعات الإنترنت من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، والتى "تشكل تحديًا بالغ الأهمية للمراقبة الدولية للمخدرات" وفقًا للأمم المتحدة.

جـ- دعاة توسيع مساحات حريات التعبير

إن وضع معلومات على الإنترنت لتوسيع حدود حرية التعبير الذاتى، وهذه المعلومات قد تدفع بعض الفئات وبخاصة المراهقون لخرق القوانين الحالية الخاصة باستخدام المخدرات؛ مما يمثل خطرًا على أنفسهم أو غيرهم من خلال سوء استخدام المخدرات. (البداينة، ٢٠١٢).

د- دعاة التجديد

وهذه الفئة سواء أكانت أفرادا أم جماعات تطالب بتعديل القوانين والبنى الاجتماعية والاقتصادية وتنشر المعلومات عن المخدرات على الإنترنت من خلال تكوين سلوكيات ثقافية مضادة، يغرون بها فئات بعدم إطاعة القوانين الخاصة بالمخدرات أو إساءة استعمال المخدرات. فتوجد على سبيل المثال مواقع توفر المعلومات والروابط التى تمجد فصائل قنب هندى. توفر هذه المواقع منتديات لمناقشات مجموعة المستخدمين، ونشر المستندات والرسائل للمناقشات العامة، والدعوة إلى "قانونية" بيع الماريجوانا، والإعلان من خلال عدة مواقع لبيع الماريجوانا، وتوفير الإرشادات الخاصة بالزراعة المنزلية.

هـ- المجموعات الأخرى الخارجة عن القانون

وتستخدم هذه الفئات الإنترنت لتشجيع الصغار بارتكاب الجرائم التى لا علاقة لها بالمخدرات أو أن تجعلهم ضحايا جريمة، ومن الأمثلة على ذلك الفئات الإباحية؛ فيتم توسيع دائرة المتعاطين من خلال تقديم مبالغ للمروجين من صغار السن أو غيرهم؛ بهدف الحصول على المزيد من الأرباح، ومن ثم استغلال الطبقات الفقيرة من التلاميذ وإغراؤهم للتعامل فى ترويج المخدرات داخل المدارس. (الشيخ، ٢٠١٢).

و- المعلومات المتحركة

إن طبيعة الإنترنت تساعد فى جعل مكان الخطورة والتهديد فى المخدرات قضية معقدة. فالمعلومات المتوافرة على شبكة الإنترنت عن المخدرات قد تكون ساكنة ومنتشرة، وفى لحظة أخرى متحركة وبسرعة مذهلة. فهذا التدفق للمعلومات جزء من طبيعة الإنترنت، الأمر الذى يؤدى إلى التوسع فى تدفق هذه المعلومات بشكل كبير، وتكون متاحة للكثيرين من رواد شبكة الإنترنت ممن لديهم رغبة الحصول على المواد المخدرة. (البداينة، ٢٠١٢).

٢- تحديد الأفراد والمجموعات على الإنترنت

يُعَدُّ تحديد الأفراد والمجموعات على الإنترنت ثانى المصادر لزيادة الطلب على المخدرات عبر الوسائل الإلكترونية عن طريق القيام ببعض المهام اللازمة لترويج المخدرات، من خلال استغلال ما يتمتعون به من مهارات تقنية حديثة فى التخفى والترويج. فتتحدد قدرة جناة المخدرات فى التخفى على شبكة الإنترنت من خلال ما يتمتعون به من قدرة تقنية عالية تمكنهم من إخفاء أفعالهم وتحركاتهم على الوكالات والجهات المختصة بإنفاذ القانون؛ حيث لا يمكن القبض إلا على الأفراد الذين لا يتمتعون بمثل هذه

التقنيات الحديثة فى تعاملاتهم على شبكة الإنترنت ممن يروجون للمخدرات، فيستخدم جناة المخدرات المحترفون المعدات والتقنيات ذات التشفير والتقنية الأمنية التى تحمى التجارة الإلكترونية؛ وذلك لإبقاء النشاطات المتعلقة بالمخدرات مخفية عن أعين المحققين القانونيين، فتوافر البرمجيات والمعدات قد سمح للأفراد والجماعات بإعاقة محاولات أجهزة إنفاذ القانون من الدخول إلى اتصالاتهم وخرقها، وهذه البرمجيات تشمل: البريد المجهول (Anonymous E- Mail)، وبرمجيات التشفير (Encryption)، وتليفونات الإنترنت (Internet Telephony). فغالبية مواقع المخدرات تطلب تنازلا عن حق الزائر (Disclaimer)؛ مما يحميها من مطاردة الأجهزة الأمنية وفق اعتقادها، وفى حالات أخرى يعمل مروجو المخدرات من خلال مواقع شخصية أو مواقع مسجلة فى بلد آخر، حيثُ إنَّ هذه المواقع لا تكون تحت سلطة هذا البلد الآخر وقوانينه، أما المواقع المسجلة تحت تسجيل المواقع فيمكن تحديدها؛ حيث تتطلب هذه العملية معلومة شخصية عن الفرد صاحب الموقع. فالجناة يستعملون ليس فقط الحواسيب والإنترنت بل يستخدمون أيضًا جهاز الفاكس وأجهزة الاستدعاء الإلكترونية ومفكرات الجيب الإلكترونية والهواتف الخلوية، ومثل: هذه الأجهزة الإلكترونية ومفكرات الجيب الإلكترونية والهواتف الخلوية لديها وقاية بالتشفير وبموانع الاختراق وغير ذلك من برمجيات الأمان، وتستخدم البطاقات الهاتفية المسددة الثمن مسبقا لتجنب تعريف الجهات موفرة الخدمات بالهوية الشخصية الحقيقية وبالعناوين الجغرافية لأغراض إرسال فواتير التحصيل (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٢).

سادساً: المصلحة المحمية جنائياً من تجريم ترويج وتجارة المخدرات عبر الفضاء الإلكترونى

تتمثل المصلحة المحمية جنائيًا من تجريم ترويج المخدرات إلكترونيا من **وجهة نظر الباحث** فى:

١- التطور الهائل فى الوسائل التكنولوجية وإمكانية استغلالها من قبل المروجين لجلب زبائنهم عبر هذه الوسائل، فهنا تتجلى المصلحة المحمية فى قطع الطريق على هؤلاء المروجين من التوسع فى نشاطهم عبر الفضاء الإلكترونى وجذب عملاء جدد.

٢- تزايد أعداد الصيدليات الإلكترونية والتنافس بينها ومحاولة الوصول إلى العملاء بشتى الوسائل، ومنها إطلاق مواقع إلكترونية لهذه الصيدليات وتخصيص أرقام هاتفية ترتبط بشبكة الإنترنت كخاصية الواتس آب مثلا لتلقى أسماء الأدوية والروشتات العلاجية لصرفها بهدف التواصل السريع مع عملائهم، الأمر الذى يخشى منه استغلال هذه المواقع الإلكترونية والجروبات الإلكترونية استغلالا سيئًا من قبل القائمين عليها، والسعى إلى ترويج بعض العقاقير المحظورة أو التى لابد أن توصف من قبل الطبيب المعالج، فضلًا عن الحفاظ على سلامة وصحة أفراد المجتمع.

٣- لا يقتصر التجريم على ما يمكن الوصول إليه من مواقع إلكترونية تروج لتجارة المخدرات، ولكن لابد من التعامل مع ما يطلقه الويب العميق ودوره الكبير فى ترويج المخدرات، حيث يؤدى الويب العميق دورًا مهمًا فى خلق أسواق لتجارة المخدرات بين فئات كثيرة ممن يقتحمون هذا الويب والدخول إلى معالمه، الأمر الذى يتطلب ضرورة التعامل مع هذه الأسواق بقدر الإمكان، من خلال فرض سياسات أمنية إلكترونية صارمة تتمكن من حجب بعض هذه الأسواق.

٤- حماية السلامة البدنية للأفراد من التعرض لخطر الانخراط فى الإدمان وبخاصة الشباب والمراهقون من مدمنى التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعى، وتجربة كل ما هو معروض على شبكات التواصل واستغلالها فى الشراء أو الترويج للمخدرات.

٥- تزايد الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعى لمعرفة المشورة الطبية من بعض الأطباء عبر المواقع الطبية الإلكترونية التى يخصصها بعض الأطباء فى جميع التخصصات لإبداء المشورة الطبية لرواد هذه المواقع فيتم الدخول ويقوم المريض بكتابة شكواه ويتواصل الطبيب معه والرد على شكواه ووصف الأدوية المطلوبة؛ مما يزيد مخاوف استغلال ذلك فى وصف الأدوية غير المشروعة والإسراف فى بيعها وانتشارها، وهذا يُعَدُّ استحداثًا إلكترونيًّا يتنافى مع كل أصول مهنة الطب المتعارف عليها، وقد يقلل فى بعض الأحيان من ثقة الجمهور فى التعامل مع الأطباء، وذلك فى حالة التشخيص الخاطئ؛ ومن ثم وصف أدوية خاطئة تتسبب فى أضرار صحية واعتلالات مرضية، ويقلل فى الوقت ذاته من مكانة وأهمية مهنة الطب فى المجتمع.

سابعاً: تأثير فيروس كورونا على تجارة وتعاطى المخدرات

انتشر وباء حالات متلازمة الالتهاب التنفسى الحادة الوخيمة فيروس كورونا من الصين إلى بقية العالم، مما أدى إلى انتشار جائحة عالمية (جائحة كوفيد ١٩) بدءًا من الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠، تم فرض الكثير من القيود من قبل الحكومات لمواجهة تهديد الصحة العامة، مما أثر على الأنماط المعتادة لتعاطى المخدرات فى جميع أنحاء العالم، إثر الإغلاق المؤقت للحدود على مسار المخدرات غير المشروع المعتاد للشحن من بلد إلى آخر مما أدى إلى ندرة مخدرات الشوارع التقليدية (مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، ٢٠٢٠). علاوة على ذلك فإن التدابير التقييدية التى اعتمدتها عدة بلدان على الصعيد الدولى جعلت من الضرورى إغلاق جميع الأماكن الترفيهية المعتادة التى يكثر فيها تعاطى المنشطات. فقد أدت جائحة كوفيد ١٩ إلى تزايد الارتباط بين الاطلاع على المحتوى المتعلق بتعاطى المخدرات على وسائل التواصل الاجتماعى وتعاطيها فعليًا؛ حيث زاد الشباب من استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعى نتيجة لتدابير الإغلاق، وربما تكون هذه الزيادة جنبا إلى جنب مع تفاقم حالة

القلق والكرب، قد أدت إلى زيادة تعاطى مواد الإدمان، ورغم أن القانون يحظر شراء الأدوية الموصوفة طبيًا عبر الإنترنت دون الوصفة الطبية اللازمة. فعلى سبيل المثال أسهمت وسائل التواصل الاجتماعى إسهامًا كبيرًا فى ازدياد شعبية أنواع شراب السعال المحتوية على الكودايين وهيدروكلوريد البروميثازين، وتزايد تعاطيها بالاقتران بالمشروبات الغازية أو الكحول بعد أن روجها على هذه المنصات بعض مغنى الراب من خلال موسيقاهم ومقاطع الفيديو الخاصة بهم. وعلاوة على ذلك فإن استخدام وسائل التواصل الاجتماعى من جانب مجموعات المساعدة الذاتية التى يشكلها المرضى، ربما يكون قد أسهم أيضًا عن غير قصد فى زيادة استخدام المؤثرات الأفيونية القوية لعلاج الألم دون الحصول على ما هو مناسب من الوصفات والجرعات الطبية، وربما أسهم هذا بدوره فى الاستهلاك الواسع النطاق للمؤثرات الأفيونية القوية الذى هو أصل تفشى المؤثرات الأفيونية فى بعض البلدان (تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ٢٠٢١).

الاتجاهات الجديدة لتعاطى المخدرات خلال جائحة كورونا

إن القيود الاجتماعية والاقتصادية بسبب جائحة كورونا قد أثرت بشكل خطير على المجالات الصحية والاجتماعية، وقد أدى انتشار فيروس كورونا إلى تغيير نمط حياة الناس وإلى تطبيق التباعد الاجتماعى لاحتواء انتشار المرض؛ فيمر الناس بحالة من القلق والخوف على صحتهم ووظائفهم، ويضطرون إلى العيش بأسلوب حياة غير مألوف محرومين من العلاقات، علاوة على ذلك قد تكون حالة الاشخاص الذين يعانون مشاكل نفسية قد ساءت أثناء الوباء نتيجة الانعكاس اللاواعى لمشاعر الآخرين، وقد يكون هذا الموقف الغريب قد دفع المزيد من الناس نحو سلوك منحرف مرتبط بتعاطى المخدرات بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، وربما كانت فرصة جيدة لتجار المخدرات لجذب عملاء جدد. فقد أدى التباعد الاجتماعى إلى الحد بشكل كبير من الاتجار بالمخدرات فى الشوارع، ودفع المستهلكين نحو الأسواق غير القانونية على شبكة الإنترنت المظلمة أو من خلال تطبيقات المراسلة.

وتشير الأبحاث إلى أن فترات الركود فى العادة لا تؤدى إلى انخفاض فى الطلب على المخدرات غير المشروعة؛ لأن متعاطى المخدرات هم عملاء مستقرون للغاية؛ فعلى الرغم من أن الكثير من متعاطى المخدرات لا يغيرون عاداتهم فى تعاطى المخدرات خلال الأزمات الاقتصادية، فإن بعض الحالات المتطورة تحفز التحولات فى أسواق المخدرات غير المشروعة.

فكان المجرمون يتحايلون على قيود جائحة كوفيد-١٩ على جانب البيع بالتجزئة أيضًا؛ حيث فقدت طرق التعامل فى الشوارع أرضيتها أمام طرق التوزيع غير التلامسية مثل البريد، وحتى استخدام الطائرات المسيّرة، لتوصيل المخدرات المبيعة عبر الإنترنت. وكانت مبيعات المخدرات على شبكة الإنترنت فى ارتفاع

بالفعل قبل انتشار الجائحة. بلغت قيمة أسواق المخدرات الرئيسة على الشبكة المظلمة ٣١٥ مليون دولار سنويًّا فى المتوسط فى الفترة من منتصف عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠، وهى زيادة قدرها أربعة أضعاف مقارنة بالفترة من عام ٢٠١١ إلى منتصف عام ٢٠١٧.

فقد أظهر تحليل عرض الأدوية عبر أسواق الشبكة المظلمة الذى أجراه المركز الأوربى لرصد المخدرات والإدمان EMCDDA، أن عددًا من العوامل، بما فى ذلك جائحة COVID-19 ونشاط إنفاذ القانون وفترات التوقف الطويلة، قد أثرت على النشاط فى أسواق المخدرات المظلمة. فى نهاية عام ٢٠٢١، انخفضت الإيرادات المقدرة بشكل كبير إلى ما يقل قليلًا عن ٣٠٠٠٠ يورو فى اليوم، بانخفاض مليون يورو يوميًا شهدناها خلال عام ٢٠٢٠.

فجلبت جائحة COVID-19 اتجاهات جديدة فى الاتجار بالمخدرات وتسريع بعض الاتجاهات المغايرة؛ فقد: لوحظ زيادة فى استخدام الطرق البحرية والمائية فى الكثير من المناطق، بما فى ذلك بلدان فى أوربا وأمريكا اللاتينية وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا. قد تكون هذه التحولات قد بدأت أو تسارعت بسبب إغلاق الحدود وصعوبات الاتجار عن طريق البر، وكذلك بسبب تقليص الرحلات الجوية التجارية، فخلال وباء كورونا فى عام ٢٠٢٠، سُجِّلت عدة مضبوطات قياسية، على سبيل المثال، ضبطيات كثيرة لأكثر من ١٠ أطنان من الكوكايين فى أوربا الغربية. لوحظت هذه الزيادة فى حجم الشحنة فى الكثير من المناطق، على سبيل المثال، أوربا، ووسط وجنوب غرب آسيا وجنوب شرق آسيا، وغرب ووسط إفريقيا.

وعلى ذلك فإنه ومع اعتماد العالم فى ظل تفشي وباء كورنا على التواصل الشبكى من أجل إنهاء الأعمال التجارية والاقتصادية بل قيام المؤسسات بتوزيع موظفيها للعمل عن بعد (Online) وكذلك عقد الندوات والمؤتمرات الإقليمية والدولية عبر الوسائل الإلكترونية، واتجاه المؤسسات التعليمية فى العالم بكل مستوياتها المختلفة إلى التدريس عبر المنصات التعليمية الشبكية، فى محاولة للتخفيف من حدة التجمعات والحرص على التباعد المجتمعى بين الأفراد للتقليل من انتشار جائحة كورونا، ومع أن استحداث العمل أونلاين أظهر نتائج إيجابية فى ظل ذروة تفشى وباء كورونا، وبدأت دراسات عالمية لتطوير آليات العمل عن بعد والتعليم عن بعد، بل حرصت بعض الدول على سن الكثير من القوانين التى تنظم تطبيق نظام التعليم الإلكترونى وكذلك أداء الامتحانات النهائية إلكترونيًا، ومع كل هذه المزايا التى نتجت عن تفشى الفيروس من خلال تعظيم كل ما هو إلكترونى سواء فى أداء الموظفين لأعمالهم أم قيام طلاب التعليم بدراستهم أم حتى تعزيز تقديم الخدمات المالية إلكترونيًا، فقد ظهر الجانب السلبى أيضًا للوسائل الإلكترونية فى هذه الفترة إذ تم استغلالها من خلال البحث عن شراء بعض المواد المخدرة فى ظل فرض حالة الطوارئ، وحظر التجول والإغلاق وقيود السفر، والقيود المفروضة على الأنشطة

الاقتصادية والحياة العامة، وتقييد التنقل واتباع الإجراءات الاحترازية، فقد استغل تجار ومروجى المخدرات هذه الجائحة وتقديم المخدرات إلكترونيًا.

ثامناً: ماهية المخدرات الرقمية

إلى جانب تجارة المواد المخدرة التقليدية عبر الوسائل الإلكترونية، ظهر نوع آخر من المخدرات التى لا تقل فى خطورتها عن المخدرات التقليدية وهو ما يعرف بالمخدرات الرقمية؛ فالمخدرات الرقمية هى عبارة عن ملفات صوتية وأحيانًا تترافق مع مواد بصرية وأشكال وألوان تتحرك وتتغير وفق معدل مدروس تمت هندستها لتخدع الدماغ عن طريق بث أمواج صوتية مختلفة التردد بشكل بسيط لكل إذن، ولأن هذه الأمواج الصوتية غير مألوفة يعمل الدماغ على توحيد الترددات من الأذنين للوصول إلى مستوى واحد؛ وبالتالى يصبح كهربائيا غير مستقر، وحسب نوع الاختلاف فى كهربائية الدماغ يتم الوصول إلى إحساس معين يحاكى إحساس أحد أنواع المخدرات أو المشاعر التى تود الوصول إليها كالنشوة (مرسى، ٢٠١٦).

وقد نشأت المخدرات الرقمية على تقنية قديمة تسمى "النقر بالأذنين" اكتشفها العالم الألمانى الفيزيائى هينريش دوف عام ١٨٣٩، واستخدمت لأول مرة عام ١٩٧٠ لعلاج بعض الحالات النفسية لشريحة من المصابين بالاكتئاب الخفيف فى حالة المرضى الذين يرفضون العلاج بالأدوية، ولذلك تم العلاج عن طريق تذبذبات كهرومغناطيسية لفرز مواد منشطة للمزاج، ويقول علماء النفس: إنها عبارة عن ترددات وذبذبات تعطى تأثيرًا أشبه بالتنويم المغناطيسى وتصاحبها هلوسة كالتى تصاحب تعاطى المخدرات، وتشكل المخدرات الرقمية خطورة على المستمعين لأنها إحدى حالات الإدمان الصريح كأى نوع من أنواع المخدرات. (شمس الدين، ٢٠١٩).

ويتمثل هذا التطور الحديث فى تعاطى المخدرات عبر شبكة الإنترنت فى جلوس تاجر المواد المخدرة أمام جهاز الحاسب الآلى الخاص به ليتلقى طلبات الشراء للمواد المخدرة عبر موقعه الإلكترونى، وهنا لا يقوم بإرسال أحد تابعيه ليسلم المادة المخدرة المشتراة، وإنما يقوم المشترى بإجراء عملية تحميل (download) المخدر الذى يرغبه فى شكل ملفات، وهو ما يعرف بالمخدرات الرقمية، ويقوم المستخدم الراغب فى شراء المادة المخدرة باختيار الجرعة الموسيقية ونوعها من بين عدة جرعات متاحة على الموقع؛ يمثل كل منها نوعًا من أنواع المخدرات التى يرغب فيها هذا المستخدم، ثم يقوم بتحميل ما تم اختياره وشراؤه من ملفات على مشغل أغانى "MP3" وسماعات ستريو للأذنين والاستلقاء فى غرفة بها ضوء خافت وتغطية العينين والتركيز على المقطوعة الموسيقية التى يتراوح مدتها بين ٣٠:١٥ دقيقة للمخدرات المعتدلة أو ٤٥ دقيقة للمخدرات شديدة التأثير. ويؤكد المتاجرون فى المخدرات الرقمية – من خلال مواقعهم– قانونية الملفات الصوتية أو (المخدرات الصوتية والإلكترونية)، استنادًا إلى عدم وجود

قانون يجرم تحميل الملفات الصوتية حتى وإن كان لها تأثير المخدر، فاستخدام الموجات الصوتية فى عمليات المحاكاة العقلية للأحاسيس المختلفة مستخدمًا بالفعل فى مجالات أخرى كالعلاج النفسى وعلاج القلق والتوتر والأرق وعدم انتظام النوم، من خلال بث موجات غير سمعية تؤثر فى اللاوعى للتحكم فى الحالة المزاجية. (عبد الرحمن، ٢٠١٠).

وتوفر المخدرات الرقمية للمستخدم دليلًا مكتوبًا يشرح خطوة بخطوة الإجراءات التى يجب أن يقوم بها حتى تحقق الفاعلية المطلوبة، حيثُ إنَّ أكثر من ٨٠٪ ممن جربوها وفق الدليل حققت الهدف المنشود منها حسب دراسة أجراها أحد المواقع الذى يقدم المخدرات الرقمية. (شمس الدين، ٢٠١٩).

وردًا على قانونية تحميل الملفات الصوتية التى تحوى مقطوعات موسيقية تستهوى المخ البشرى ويكون لها تأثير المخدرات ذاتها، **ويرى الباحث** أنه لا يمكن التسليم بهذا القول؛ لأن هذه الملفات الصوتية لها تأثير بالغ الخطورة على المخ البشرى، وتذهب به من الحالة الطبيعية الواعية؛ إلى الحالة غير الواعية وتخرجه من عالم الوعى والإدراك الشعورى إلى عالم اللاوعى اللاشعورى، الأمر الذى يتطلب معه تجريم تحميل الملفات الصوتية التى تتضمن محتويات ضارة واستغلالها من خلال محاولات إقناع الشباب بتأثيرها المخدر مثلها مثل المخدرات التقليدية، وحتى لا يكون الباب مفتوحا أمام هؤلاء المتاجرين لإغواء الشباب بذلك من خلال محاولات الترويج الواسعة التى تمارس عبر الوسائل الإلكترونية ومن ثم بيعها لمن يرغب فى الشراء. هذا فضلا عن قيام الدولة بمراقبة وحجب كل المواقع التى تقوم بالتسويق لهذا النوع من المخدرات.

خاتمة

تناول هذا البحث دور الوسائل الإلكترونية فى ترويج وتجارة المخدرات، وقيام عصابات الاتجار العالمية باستغلال هذه الوسائل وما أتاحته من مواقع ومنصات إلكترونية لتعزيز ترويج وبيع المواد المخدرة، فى وقت زاد الاعتماد بشكل رئيسٍ على شبكات التواصل الاجتماعى فى جميع المعاملات والتعاملات اليومية، وتطويع عصابات المخدرات لهذه الشبكات من أجل التخفى، والمزيد من الترويج والاتجار عن طريق الاتصال مباشرة بواسطة مقاهى الإنترنت وبالهاتف النقال وما يؤديه الويب العميق والويب المظلم فى ترويج وتجارة المخدرات، وهذا الويب الذى يتسع للكثير من الأنشطة غير القانونية، كما تعرض البحث للآراء الفقهية التى تنادى بإباحة تعاطى المخدرات، بوصف أن تجريم التعاطى يهدد تمتع الفرد بحقوقه الأساسية من سلامة جسده أو حرية عقيدته، ولكن تصدى البحث لكل هذه الآراء، وفند هذه الآراء ورد على كل هذه الحجج، كما تناول أيضًا محاولات البعض إعطاء صورة مزيفة عن المخدرات، وأن تعاطى المخدرات له فوائد كبيرة من خلال الترويج لشائعات كثيرة عن المخدرات، وتناول البحث أيضًا

تأثير فيروس كورونا على تجارة وترويج المخدرات إلكترونيًا، وكيف أن هذه الجائحة خلقت اتجاهات جديدة لتعاطى وتجارة المخدرات فى ظل حالة الغلق والتقييد واتخاذ إجراءات احترازية أثناء الجائحة.

النتائج

١- تزايد أعداد المواقع الإلكترونية التى تروج لتعاطى المواد المخدرة والمؤثرات العقلية واستقطاب أعداد المستخدمين من الزبائن.

٢- تزايد دور الويب العميق والويب المظلم فى ترويج وبيع المخدرات.

٣- إغلاق طريق الحرير لم يحد من نمو الأسواق المشفرة؛ حيث يستمر إنشاء المزيد من الأسواق، ويتم شراء المزيد من المخدرات غير المشروعة عبر الإنترنت، هذا على الرغم من الكثير من التدخلات رفيعة المستوى لإنفاذ القانون.

٤- أدى التباعد الاجتماعى فى ظل تفشى وباء كورونا إلى الحد بشكل كبير من الاتجار بالمخدرات فى الشوارع ودفع المستهلكين نحو الأسواق غير القانونية على شبكة الإنترنت المظلمة أو من خلال تطبيقات المراسلة.

٥- تزايد الملفات الصوتية التى تستهوى المخ البشرى وهو ما يطلق عليه المخدرات الرقمية التى قد يكون لها تأثير المخدرات التقليدية ذاته.

التوصيات

١- ضرورة أن يتضمن تجريم ترويج وبيع المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية ضمن نصوص القانون، وذلك فى البلاد التى يخلو منها النص القانونى المختص على ذلك التجريم عبر الوسائل الإلكترونية.

٢- وعلى المستوى المحلى ضرورة أن يقوم المشرع المصرى بالتدخل سريعًا لتعديل نصوص قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وأن ينص صراحة على تجريم ترويج وتجارة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية عبر الوسائل الإلكترونية.

٣- تنقية المواقع الإلكترونية بشكل دورى، والتى تعزز من ترويج المؤثرات العقلية.

٤- ضرورة أن يؤدى التعاون والتنسيق الدوليان (والتحديات القانونية المصاحبة له) والقدرات والموارد والقدرات (التقنية) دورًا تيسيريًا فى نشر الاستراتيجيات المختلفة لمعالجة تجارة المخدرات الميسرة عبر الإنترنت.

٥- ضرورة أن يؤدى المجتمع الدولى – ممثلا فى هيئاته المختلفة– دورًا أكثر حيوية فى الحد من استخدام التقنيات الجديدة من قبل عصابات الاتجار العالمية فى ترويج وبيع المخدرات.

٦- زيادة المراقبة الإلكترونية للأسواق المتاحة عبر شبكة الإنترنت، والتى تروج لتجارة وبيع المخدرات، وذلك فى ظل تفشى الأوبئة الطبيعية والتى يكون تأثيرها على مستوى كل دول العالم.

المراجع

البداينة، ذياب. (٢٠١٢). الشباب والإنترنت والمخدرات. مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البوابة الالكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢٢ مايو ١٨).

الجريدة الرسمية العمانية. (٢٠١١). ع٩٢٩.

الجريدة الرسمية المصرية. (٢٠١٨). السنة ٦١ (٣٢).

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (٢٠٠١). قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ٥٦/ ١٢٤. الولايات المتحدة الأمريكية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (٢٠٠٨). قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ٦٣/ ١٩٧.الولايات المتحدة الأمريكية.

الشهرى، فايز. (٢٠١٠). المخدرات والإنترنت.

الشيخ، بابكر. (٢٠١٢). مخاطر القوة الاقتصادية للتجارة غير المشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية فى توسيع دائرة الترويج والاتجار فيها. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الغافرى، حسين. (٢٠٠٨). الإنترنت وآفة المخدرات. مؤتمر أمن المعلومات والخصوصية فى ظل قانون الإنترنت، القاهرة.

الغامدى، محمد. (٢٠١٦). تجارة المخدرات عبر الإنترنت، حيل المجرمين المكشوفة.

اللواتى، نسرين. (٢٠١٥). تجارة المخدرات والجنس على الإنترنت تحقق أرباحًا بالملايين. مجلة الأهرام للكمبيوتر والإنترنت والاتصالات، مصر.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. (٢٠١٥). تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. (٢٠٢١). تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

جريدة الكويت اليوم. (٢٠١٥). السنة ٦١ (١٢٤٤).

حسنى، إسراء. (٢٠١٦). الإنترنت المظلم، السوق الأول لتجارة المخدرات والسلاح سرا على الإنترنت.

خوجه، عبد الحفيظ. (٢٠٢٠). مروجو المخدرات يستغلون وسائل التواصل الاجتماعى لنشرها بين الشباب.

شمس الدين، فتحى. (٢٠١٩). المخدرات الرقمية. مجلة الأهرام للكمبيوتر والإنترنت والاتصالات، ١٩ (٢٢١)، مصر.

عبد الرحمن، أبو سريع. (٢٠١٠). استخدام الإنترنت فى تعاطى المخدرات الرقمية.

عيد، محمد. (٢٠٠٣). الإنترنت ودوره فى انتشار المخدرات. مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عيد، محمد. (٢٠٠٥). الإرهاب والمخدرات. مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. (٢٠٠٢). تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الدورة ١١. المجلس الاقتصادى والاجتماعى، الأمم المتحدة، فيينا، النمسا.

مرسى، محمد. (٢٠١٦). إدمان المخدرات الرقمية عبر الإنترنت وتأثيرها على الشباب العربى، ندوة المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربى، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة. (٢٠٠١). كتاب مرجعى حول التطبيق العلمى لبرنامج مكافحة المخدرات وسط الشباب. منشورات الأمم المتحدة، فيينا، النمسا.

مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة. (٢٠١٣). تقرير المخدرات العالمى. فيينا، النمسا.

مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة. (٢٠١٦). تقرير المخدرات العالمى. فيينا، النمسا.

مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة. (٢٠٢٠). المخدرات من الإنتاج والاتجار إلى الاستخدام. فيينا، النمسا.

هيئة الاتصال وتقنية المعلومات السعودية. (٢٠٢٢ مايو ١٩). المملكة العربية السعودية.

يونس، عمر. (٢٠٠٤). المخدرات والمؤثرات العقلية عبر الإنترنت. دار النهضة العربية، مصر.

American Addiction Center. (2020). Guide To Drug On Social Media.

Atte, O. & Bryan, M. (2021).Social Media And Access To Drug Online: A Nationwide Study In The United States And Spain Among Adolescents And Young Adults. The European Journal Of Psychology Applied To Legal Context, 13 (1), 29-36.

Nathaniel, P. (2017). Opioid Dealers Embrace The Dark Web To Send Deadly Drugs By Mail. The New York Times.

Sam, N. (2020). Social Media Has Provided a New Marketplace for Drugs and Police Are Struggling to Keep Up. Abc News.

Abstract

Drug Dealing Across the Web

Ali Zayed Abdullah Zayed

An enormous technological development has taken place in today's world in the resulting emergence of modern technologies, through which individuals are made to carry out many functions, whether functional, scientific or other various tasks at the local, regional or international level While these techniques have shown a positive aspect, with this positive aspect many have exploited these means on their negative side, and began to occupy an important place among drug dealers and promoters and relied heavily on them to carry out promotions and terminate deals between mafia gangs. The appearance of encryption in digital communication apps allows them to hide their personal data and keep their identities anonymous. This has made law enforcement agents face significant difficulties in confronting such criminal behaviors in which modern technology is used.
Keywords: drugs - electronic means.